المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي/ السادس/ والسنوي/ السابع عشر/لسنة 2023
بعنوان / القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

اسس علاقة الحكم الرشيد مع بعض مؤشرات التنمية المستدامة العراق دراسة تحليلية للمدة [2004-2020]

The foundations of the relationship of good governance with some indicators of sustainable development in Iraq, an analytical study for the period (2004-2020)

أ.م .د. مناف مرزة نعمة أ.م.شذى سالم دلي م. م. يسرى راسم جبار
Munaf marza neama Shatha Salem Dali Yusra Rasem Jabbar
Munaf. neama @qu.edu.iq Shatha.dily@qu.edu.iq Yusra.Rasem@qu.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية

الكلمات الرئيسية : الحكم الرشيد ، التنمية المستدامة.
Keywords: good governance, sustainable development

المستخلص:
ظهر الحكم الرشيد في كونه احد المصطلحات التي تتناول تعزيز قيم العدالة والمساواة ومكافحة الفساد والشفافية، ويعد البحث محاولة لمعرفة اسس علاقة الحكم الرشيد مع بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق بعد الانتقال من التنمية بشكلها المادي الى التنمية البشرية ومن ثم تطورت مفاهيم التنمية للتعلق بالإنسان والبيئة والحفاظ على الثروات الطبيعية بشكل متلائم وانطلق من مشكلة مفادها ان العديد من الدراسات تناولت مؤشرات الحكم الرشيد ومستوى تطورها ودلالاتها، واخذت العديد من الدراسات ربطها بالمؤشرات الاقتصادية ولاسيما التنمية المستدامة منها، ولكن لازالت العديد من الدراسات لن تقف على تراجع التنمية المستدامة في بعض الدول بالرغم من انتشار مبادئ الحوكمه الرشيدة عالميا وارتبطت بعض التفسيرات بالأسباب السياسية وادارة السلطات للدولة فيما رجح اخرون التراجع لأسباب اقتصادية ووضعت فرضية ان هناك علاقة طردية بين مؤشرات الحكم الرشيد، ومؤشرات التنمية المستدامة وتوصلت الى استنتاجات اهمها ان العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة لابد من أن تكون على قدر من الاتساق من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي وضمان استمرار برامج التنمية للتخفيف أو التخلص من الضغوطات التي ترافق عملية الاصلاح الاقتصادي.

Abstract:
Good governance has emerged as one of the terms that deal with promoting the values of justice, equality, anti-corruption, and transparency. The research is an attempt to find out the foundations of the relationship of good governance with some indicators of sustainable development in Iraq after the transition from development in its material form to human development, and then the concepts of development developed to relate to humans. And the environment and the preservation of natural resources ina proportionate manner. It started from the problem that many studies dealt with indicators of good governance, their level of development and their implications, and many studies linked them to economic indicators, especially sustainable development, but still many studies will not stop the decline in sustainable development in some countries despite

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

From the spread of principles of good governance globally, some explanations were linked to political reasons and management of state authorities, while others suggested a decline for economic reasons.A hypothesis was developed that there is a direct relationship between indicators of good governance and indicators of sustainable development, and it reached conclusions, the most important of which is that the relationship between good governance and sustainable development must be A degree of consistency in order to maintain political stability and ensure the continuation of development programs to mitigate or eliminate the pressures that accompany the economic reform process.

المقدمة

يعد الحكم الرشيد احد اهم المصطلحات التي ظهرت تعزيزاً لقيم العدالة، المساواة، مكافحة الفساد والشفافية والمسائلة والتي بدورها تساهم في المحافظة على المال العام وتحقيق الجودة والتميز في الأداء ومع انتقال الفكر التنموي من الفكر المادي الى الاهتمام بالإنسان كونه هدف التنمية ومحورها الاساس وبعد تعالي الاصوات المطالبة بحقوق الانسان والحفاظ على البيئة اصبحت مؤشرات الحاكمية العامل الاساس الذي يؤشر اداء الحكومة في التنمية المستدامة المنشودة في العراق ونظرا لاعتماد العراق على الريع النفطي فأن تصور تعزيز هذه المؤشرات بعيداً عن الاعتماد على الريع النفطي يبدو صعب المنال إن لم يكن مستحيلاً لذلك جاءت دراستنا لتوضيح طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد في بعض مؤشرات التنمية المستدامة أذ يعد استخدام التفسيرات والتحليلات السياسية للمشاكل الاقتصادية من الامور المهمة، تعد مؤشرات الحكم الرشيد من المؤشرات التي تقيس مدى التقدم والتطور الحاصل في الدول في الاصلاح السياسي والاقتصادي، وتحتوي على مبادئ يحدد تطبيقها مدى تحقيق الدولة للحكم الصالح.

اهمية البحث: اهتم علم الاقتصاد بشكل اساسي في تعزيز نشاطات التنمية الاقتصادية وجعل الانسان محورها والهدف الذي تقوم التنمية من اجله بعد الانتقال من التنمية بشكلها المادي الى التنمية البشرية ومن ثم تطورت مفاهيم التنمية للتعلق بالإنسان والبيئة والحفاظ على الثروات الطبيعية بشكل متلائم، ونظرا لارتباط السياسة بالاقتصاد ارتباطا مباشرا الامر جعل من اهداف التنمية المستدامة تعتمد بشكلها الاساس على مؤشرات الحكم الرشيد الذي بدوره يعزز التنمية المستدامة ويحقق المبتغى منها.

مشكلة البحث: تناولت الكثير من الدراسات مؤشرات الحكم الرشيد ومستوى تطورها ودلالاتها، واخذت العديد من الدراسات ربطها بالمؤشرات الاقتصادية ولاسيما التنمية المستدامة منها، ولكن لازالت العديد من الدراسات لن تقف على تراجع التنمية المستدامة في بعض الدول بالرغم من انتشار مبادئ الحوكمه الرشيدة عالميا وارتبطت بعض التفسيرات بالأسباب السياسية وادارة السلطات للدولة فيما رجح اخرون التراجع لأسباب اقتصادية واخرى تكاد تكون مشتركة بين علم الاقتصاد والسياسة كالفساد الاداري والمالي على سبيل المثال كما ترتبط مشكلة الدراسة بمحاولة فهم مدى ارتباط المفاهيم النظرية للحاكمية الرشيدة بزيادة او تراجع مؤشرات التنمية المستدامة وماهي اسباب تراجع تلك المؤشرات في العراق في ضوء مؤشرات الحكم الرشيد.

فرضية البحث: استند البحث الى فرضية مفادها ان هناك علاقة طردية بين مؤشرات الحكم الرشيد، ومؤشرات التنمية المستدامة، اي يزداد تحقيق اهداف التنمية المستدامة للدولة، كلما كانت مؤشرات الحكم الرشيد فيها مرتفعة.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

هدف البحث: يهدف البحث الى: دراسة العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الحكم الرشيد ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق.

منهج البحث: لتحقيق أهداف البحث استخدم البحث الاسلوب الوصفي في استخدام الدوريات والكتب والمراجع لوصف متغيرات البحث (الحكم الرشيد ،التنمية المستدامة) والاسلوب التحليلي لقراءة المؤشرات.

المحور الاول: تطور مفهوم مؤشرات الحكم الرشيد

يقصد بالحاكمية "gouvernance" أسلوب وطريقة الحكم و القيادة، وتسيير شؤون المنظمة او الدولة، او مجموعة من الدول، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة و الشفافية في القرار.

http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm

فمفهوم الحكم الرشيد ظهر ليضيف الى مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق من خلاله المستهدف مناخا لتنمية إنسانية واستخدم هذا المصطلح تحديدا لأول مرة في المؤسسات المالية بعدما اصبحت الاقتصاديات في الوقت الحاضر تهتم بجودة البيانات ومصداقيتها ومدى عدالتها وصحة تمثيلها للواقع ويهتم المجتمع المالي باستخدام هذه البيانات والاتصال بها من اجل صناعة واتخاذ القرارات الإدارية التي تبنى على المعلومات الرشيدة ويمكننا تتبع تطور مؤشرات ومفهوم الحكم الرشيد من خلال تناولها كما يأتي:

اولا- مفهوم الحكم الرشيد: وفقا لما تقدم تطور تعريف الحكم الرشيد على مرّ الزمن وتحول من أولويات الحكم التي تهدف إلى زيادة الكفاءة والنمو الاقتصاديين إلى سياسات الحكم ومؤسساته التي تعزز على أفضل وجه توفير قدر أكبر من الحرية والمشاركة الحقيقية والتنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان. وقد حدد المجتمع الدولي بشكل مباشر أو غير مباش، في عدد من الإعلانات ووثائق المؤتمرات العالمية الأخرى، الترابط بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ويسلّم مجلس حقوق الإنسان في قراره 11/7، إذ يربط بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، بأن الحكم الذي يتسم بالشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة ويلبّي احتياجات وتطلعات الشعب، بما في ذلك النساء وأفراد الجماعات الضعيفة والمهمَّشة، هو الأساس الذي يقوم عليه الحكم الرشيد. ويسلم القرار أيضاً بأن هذا الأساس شرطٌ لا غنى عنه لإعمال حقوق الإنسان، ومنها الحق في التنمية.(تقرير الامم المتحدة، الامم المتحدة،2004،ص4)أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، و ذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة وظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، وجاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية ومفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات والأطر على كافة المستويات.(عبد الحميد الزيات، القاهرة، ص 158) فالحكم الرشيد ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ويشمل ذلك مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية وتنفيذية فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وحسب الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، فالحكم الرشيد، هو: ممارسة السلطة السياسية أعمالها ضمن معايير محددة لتحقيق التنمية المستدامة، وتنمية وتطوير موارد الدولة القصيرة والطويلة الأمد، ويوفر النزاهة والمساءلة، ويحترم المصلحة العامة ويخدمها(سامر عبده عقروق، جامعة النجاح الوطنية، 2016،ص2).الملاحظ من خلال

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

هذا العرض لعدد من التعاريف للحكم الراشد، بالرغم من اختلافها لكنها تتفق ضمنيا أن الهدف النهائي و الرئيسي لتطبيق الحكم الرشيد هو تحقيق رفاهية واستقرار وأمن الأفراد والموطنين، لذلك يمكن أن نستخلص بأن الحكم الرشيد تحديدا في سياقه السياسي الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم) (حسن كريم، بيروت، 2004، ص97). ويشار كذلك للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساندة للأطراف الفاعلة سواء افراد ام مؤسسات، ولالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير(الأخضر عزي و جلطي غالم، العدد 21، 2005)

ثانيا: مؤشرات الحكم الرشيد: يستد الحكم الرشيد على المؤشرات التالية: (www.worldbank.org. Good Governance Indicators:) د. عمر ياسين خضيرات، عماد مصطفى الشدوح المجلد 21، العدد 3، 2015، ص280).

1) مؤشر حق التعبير والمساءلة (Voice and Accountability): يقيس هذا المؤشر: الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات كما يقيس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام.

2) مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات أثنية، أو نزاع مسلح، أو قلاقل اجتماعية أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، ويقيس المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

3) مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فعالية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

4) نوعية التنظيم وعبء الضبط (Regulatory Quality): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخل سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص.

5) مؤشر سيادة القانون (Rule of Law): ينطوي المؤشر على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقيد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها. بمعنى أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون. وعلى سبيل المثال، يجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية.

6) مؤشر مدركات الفساد (Control of Corruption): يعرف المؤشر الفساد بانه، سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة ويقيس المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد. ومدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

على كل المستويات، والقدرة على الاستيلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية. وتشير منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن الفساد لعام 2008، بالقول ان الفساد ربما يكون مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقرا لا سيما عندما يكون الامر متعلقا بالمال الواجب توفيره للمستشفيات أو المياه الصالحة للشرب. (عمر ياسين خضيرات، عماد مصطفى الشدوح، مصدر سابق ،ص281). ويمكننا من ملاحظة الشكل (1) بيان مدى اهمية الحكم الرشيد في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة اذ يمكن من خلاله سيادة القانون وتحقيق ادارة قوية ومشاركة فعالة الامر الذي يعني تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة فالحكم رشيد يمكن ان يحقق التنمية مستدامة كذلك سيادة قانون الامر الذي يوفر إدارة قوية وشرعية وفعالية تطبيق القانون يمكن ان تقودنا الى مجتمع قابل للتغيير والتطور بما يسهم في مشاركة فاعلة.

الشكل (1) اهمية الحكم الرشيد في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

المصدر :سامر عبده عقروق، دور مؤسسات المجتمع المدني (الأهلي) في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية ، جامعة النجاح الوطنية، 2016،ص2

المحور الثاني: نشأة وابعاد التنمية المستدامة: تعد كلمة الاستدامة لها أكثر من معنى في اللغة العربية فكلمة (sustainable) تعني القابل الاستمرارية أو الديمومة، وقد حسم الجدل هو المصطلح الأنسب من خلال تبني الأمم المتحدة في تقاريرها ترجمة الى العربية بتعبير (التنمية المستدامة) ويعود أصل مصطلح الاستدامة (sustainable) إلى علم الايكولوجي (Ecology) إذ استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها البعض، ويشكل استخدام مصطلح الاستدامة في الفكر التنموي للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد (Economics) وعلم الايكولوجي (Ecology) على اعتبارات أن العلمين مشتقان من نفس الأصل وهو الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بـ (Eco) الذي يعني في العربية البيت أو المنزل وبالتالي فالمعنى العام لمصطلح (Ecology) هو دراسة مكونات البيت، أما معنى مصطلح (Economy) هو أدارة مكونات البيئة (عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط عمان، 2010، ص23). وبعد التقارب بين كل من الاقتصاد والبيئة نشأ مصطلح التنمية المستدامة وكانت للعمومية التي اتصف بها المفهوم دورا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جدا تجاه الاستدامة، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، بل متناقضة أحيانا، للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والمحامين، والفلاسفة. ولذا يبدو أن التوافق بين وجهات النظر تلك بعيد المنال، فمفهوم التنمية المستدامة يقوم على أساس الحرية والمساواة والعدالة وكذلك فإن المفهوم يتسع ليشمل الجوانب الانسانية

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

والاجتماعية والثقافية للسكان لذلك فالتنمية المستدامة هي تنمية ذات بعد انساني والهدف الأول لها هو المحافظة على كرامة الانسان ومكانته وتوفير مستلزمات حياته الأساسية وتحقيق مشاركته الفعلية في المجتمع بصورة مرضية. ولتعميق مفهوم التنمية المستدامة فهنالك ضرورة للاعتناء برأس المال البشري بكل فئاته ومكوناته بحيث تتوافر جميع المهارات والقدرات الصحية والتعليمية والذي يؤهلها للمشاركة في العملية الاقتصادية والاجتماعية، هذا فضلاً عن تطوير رأس المال المجتمعي على حسن الادارة والانصاف والعدالة في التوزيع والمشاركة في اتخاذ القرار(لورنس يحيى صالح الكبيسي، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد،2003، ص36،33) .يتضح مما تقدم ان مفهوم التنمية المستدامة لم يكن حديث اليوم بل كان نتاجاً وامتداداً للفكر التنموي، فمنذ سبعينات القرن المنصرم كانت هنالك مؤشرات تدل على ان التنمية لابد من ان تغير من منهاجيتها بالشكل الذي يتماشى مع حاجات السكان ومحيط البيئة، ففي عام (1972) انعقد مؤتمر نادي روما والذي كان يضم لقاء مجموعة من العلماء والمفكرين في مختلف الاختصاصات ومن مختلف دول العالم لتدرس وضع مستقبل التطور الانساني على الكرة الأرضية، وقد أحدث تقريره المشهور بعنوان (حدود النمو) صدى عالمياً واسعاً وذلك لما ورده فيه من تأكيد الربط بين النمو الاقتصادي وعواقبه بالنسبة للبيئة (باسل البستاني، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص48).

المحور الثالث واقع مؤشرات الحكم الرشيد في العراق

تحتل مؤشرات الحكم الرشيد في عالمنا المعاصر اهمية كبيرة اذ يمكن من خلالها تقييم جودة اداء الحكومات المحلية وتعتمد عليها تسهيل او تعقيد بيئة الاعمال ولمعرفة موقع العراق عالميا في هذه المؤشرات يمكن تناولها وفقا لما يأتي:

اولا: مؤشر الاستقرار السياسي: يُشير التقرير الدولي لمؤشرات الحوكمة العالمية الذي وضعه (Daniel) (Kaufmann) وآخرون الى أن متوسط مؤشر الاستقرار وغياب العنف والإرهاب بين عامي (2003 – 2020) في العراق قد سجلّ درجة سلبية في حالة عدم الاستقرار السياسي، في حين سجلّ أعلى درجة سلبية (-2.83) عام 2006 وهذا يعني تجاوز الحدّ الأعلى في درجة سوء حالة عدم الاستقرار السياسي وهي المدة التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق، أما ما سجله المؤشر ذاته في عام 2020 فقد كان (2.53 -) درجة وهذا يعني استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي نتيجة تفاقم حدة النزاع الداخلي.

ثانيا: مؤشر سيادة القانون ومكافحة الفساد: يُشير التقرير الدولي لمؤشرات الحوكمة العالمية الى أن متوسط مؤشر سيادة القانون ومكافحة الفساد بين عامي (2003 – 2020) في العراق قد سجلّ على التوالي أدنى الدرجات السلبية فقد سجلّ مُؤشر(سيادة القانون) أدنى درجة سلبية وهي الأفضل في درجة السوء (1.33-) عام 2014 من (2.5-) الدرجة الأسوأ، في حين سجلّ أعلى درجة سلبية (1.84-) عام 2007 أما ما سجلّه المؤشر ذاته عام 2020 فقد كان (1.75-) درجة وهو يعني تحسّن طفيف جداً ولكن لا يزال في إطار المعيار السلبي، أما فيما يتعلق بمؤشر (مكافحة الفساد) فقد سجّل أدنى درجة سلبية (1.17-) عام 2011 مقارنةً بأعلى درجة سلبية سجّلها (1.48-) عام 2004 أما مؤشر (الفعالية الحكومية والممارسات السليمة) فقد سجّل أدنى درجة سلبية (وهي الأفضل في درجة السوء: (1.11-) عام 2009 من (2.5-) الدرجة الأسوأ، في حين سجلّ أعلى درجة سلبية عام 2006 فقد كان (1.72-) درجة مُقارنةً بما سُجّل عام2005 وهي (1.63-) ولكن لا يزال في إطار المعيار السلبي اما مؤشر الجودة التنظيمية سجل تحسنا فبعد ان سجل اقل درجة عام 2004 وبواقع(1.65-) ليرتفع الى (1.01-).

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

جدول (1) مؤشر الحكم الرشيد في العراق للمدة (004-2020)

السنة	ابداء الرأي المسائلة	استقرار السياسي	الفعالية الحكومية	نوعية الاطر التنظيمية	سيادة القانون	مكافحة الفساد
2004	-1.64	-2.18	-1.59	-1.65	-1.83	-1.48
2005	-1.30	-2.69	-1.63	-1.53	-1.71	-1.37
2006	-1.28	-2.83	-1.72	-1.39	-1.68	-1.45
2007	-1.13	-2.77	-1.57	-1.32	-1.84	-1.46
2008	-1.10	-2.47	-1.24	-1.15	-1.77	-1.46
2009	-1.02	-2.18	-1.18	-1.01	-1.70	-1.33
2010	-0.99	-2.24	-1.20	-1.05	-1.56	-1.26
2011	-1.07	-1.85	-1.13	-1.09	-1.45	-1.17
2012	-1.08	-1.93	-1.11	-1.25	-1.46	-1.22
2013	-1.06	-2.01	-1.10	-1.24	-1.45	-1.28
2014	-1.14	-2.48	-1.4	-1.25	-1.33	-1.33
2015	-1.13	-2.26	-1.25	-1.24	-1.42	-1.37
2016	-1.02	-2.31	-1.27	-1.13	-1.63	-1.39
2017	-1.05	-2.31	-1.26	-1.20	-1.63	-1.37
2018	-1.00	-2.53	-1.31	-1.17	-1.75	-1.39
2019	-0.96	-2.60	-1.34	-1.18	-1.72	-1.34
2020	-1.01	-2.53	-1.33	-1.38	-1.75	-1.28

ما يتضح من الجدول (2) احتلال العراق تسلسل 113 من اصل 130 دولة وبعلامة مؤشر الفساد 2.2 الى ان ازداد تراجع العراق في هذا المؤشر مع ازدياد ظاهرة الفساد ليحتل التسلسل 161 من اصل 175 دولة عام 2015 وبعلامة مؤشر الفساد 1.5 الامر الذي يتطلب وضع حلول لهذه الظاهرة التي اتسعت في مؤسسات الحكومة وخاصة بعد عام 2003 وانعكست سلبا على شرعية النظام السياسي فضلا عن اثرها في استنزاف الموارد المالية ومع وقوع العراق في مراكز متقدمة بين الدول الاكثر فساداً في العالم، اذ يتذيل قائمة تقارير الشفافية الدولية الامر الذي جعل من العراق من اقل البلدان جذبا للاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة،

جدول (2) مؤشر الفساد في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)

السنوات	المؤشر	الترتيب الدولي	السنوات	المؤشر	الترتيب الدولي
2003	2.2	130-113	2012	1.8	184-172
2004	2,1	146-129	2013	1.6	174-171
2005	2,2	163-160	2014	1.6	177-170
2006	1,9	163-160	2015	1.6	175-161
2007	1,5	180-178	2016	1.7	167-166
2008	1,3	180-178	2017	1.8	180-169
2009	1.5	194-179	2018	1.8	183-171
2010	1.5	183-175	2019	2.1	179-162
2011	1.8	183-175	2020	2.1	180-160

المصدر: منظمة الشفافية الدولية ، تقارير السنوية للفساد المالي منظمة الشفافية الدولية – برلين، ألمانيا، سنوات متفرقة.

ومن ملاحظة الجدول (3) يتضح لنا ان كافة المؤشرات هي ذات قيمة سلبية فقد سجل مؤشر الفاعلية الحكومية مستويات متدنية سبب عدم الاستقرار السياسي والامني وتصاعد العمليات الارهابية فضلا عن تراجع مؤشر النوعية المؤسساتية بسبب تراجع الاداء الحكومي وعدم بلوغه المستويات المطلوبة وعلى الرغم من التحسن في بعض المؤشرات بعد عام (2004) الى انها لا تمثل المستوى المطلوب مما يتطلب جهودا اكبر في هذا المجال وبالخصوص مؤشر الاستقرار السياسي الذي سجل مؤشرات سلبية بسبب عدم الاستقرار الامني وتصاعد العمليات الارهابية. ويؤكد الجدول على تراجع واضح في البيئة المجتمعية والاقتصادية في العراق بعد ان سجل معدلاً يتراوح بين (102-105) في مؤشر الدول الهشة ما يعني ارتفاعاً حاداً في هشاشة الاقتصاد العراقي لأن معدل قياس هذا المؤشر تراوح بين (0) قليلة جدا

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

حتى (120) مرتفعة جدا، الى جانب ذلك سجل العراق في مؤشر التهديد الامني معدلا تراوح بين (9-10) للمدة المذكورة الامر الذي يعني ان العراق اقتصادا ومجتمعا مهددٌ أمنيا، اذ يتراوح معدل قياس هذا المؤشر من (0) التهديد الامني ضعيف الى (10) قوي جدا، واشار مؤشر التراجع الاقتصادي الى تدهور خطير في بنية الاقتصاد نتيجة الاعتماد على مصادر الايرادات الريعية في الاقتصاد دون توجيه الاستخدام والاهتمام الى موارد الاقتصاد الاخرى والاهتمام بالحالة الاقتصادية للسكان الامر الذي افضى باعتماد تنمية اقتصادية غير متكافئة، مما أسهم بارتفاع حالات الهجرة للكثير من شرائح السكان وهجرة الادمغة لتضاف الى خسارة كلفة الفرصة البديلة في الاقتصاد المحلي كما ان مؤشر الخدمات العامة يشير الى ضعف وتلكؤ المؤسسة العامة وعدم قدرتها على رعاية الاقتصاد والمرافق العامة وتقديم خدمات لائقة للسكان على الرغم من ارتفاع عوائد النفط ومن ثم الايرادات العامة فضلا عن زيادة حدة التدخل الخارجي في شؤون البلاد الداخلية(مصطفى كامل رشيد و سهيلة عبد الزهرة مستور، المجلد (16)، 2020، ص390)

الجدول (3) مؤشرات الدولة الهشة في العراق للمدة (2015- 2018)

السنوات	الدول الهشة	التهديد الامني	التراجع الاقتصادي	التنمية الاقتصادية غير المكافئة	هجرة الكفاءات العلمية	الخدمات العامة	التدخل الخارجي
2015	104.4	10	6.9	7.8	8.1	7.5	9.4
2016	104.7	10	6.8	7.5	7.9	7.8	9.7
2017	105.4	10	6.6	7.3	7.7	8.2	9.7
2018	102.2	9	6.3	7	7.4	8.3	9.4

المصدر من عمل الباحث بالاستناد مصطفى كامل رشيد و سهيلة عبد الزهرة مستور، الفساد الإداري والمالي في ظل اقتصاد الظل وتكلفة الفرصة البديلة في بناء الاقتصاد العراقي بعد أزمة عام 2014، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)، 2020،ص 39

ويمكن من ملاحظة الشكل البياني (2) ومن خلال مقارنة مؤشرات الحكم مع دول مختارة نجد ان العراق يحتل مراتب متدنية مقارنتا بتلك الدول اذ نجد ارتفاع مؤشرات الحكم الرشيد في المملكة المتحدة في (الاداء الحكومي، التشريعات، سيادة القانون، محاربة الفساد) مقارنة في بعض الدول المختارة وكما موضح في الشكل (2)

الشكل البياني (2) مقارنة مؤشرات الحكم الرشيد في العراق مع دول مختارة

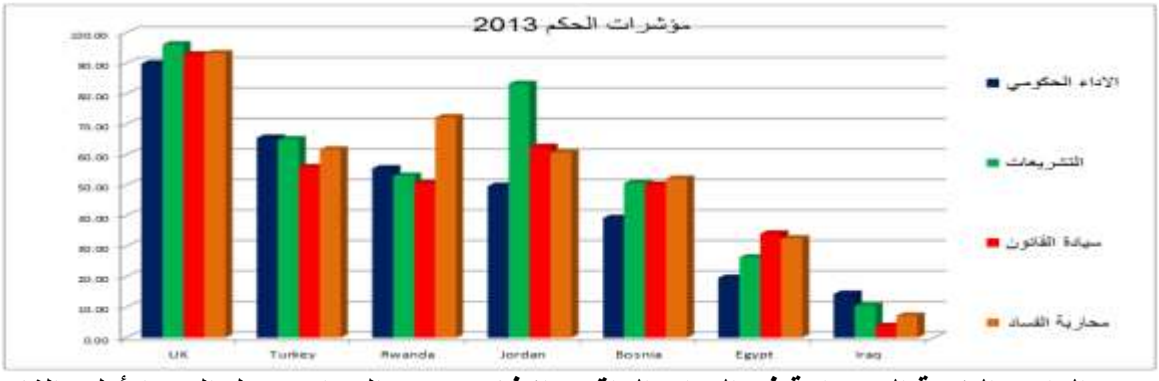

المحور الرابع: التنمية المستدامة في العراق الواقع والافاق: سعى العراق خلال العقد الأول والثاني من القرن الواحد والعشرون الى أتباع سياسات المقترحة من المنظمات الدولية إذ تعمل الأمم المتحدة مع حكومة العراق والشركاء الوطنيين الآخرين من خلال الإطار الاستراتيجي القُطري المشترك للأمم المتحدة، تحت مظلة الرؤية العراقية 2030 وبرامج التحول الوطني، لدعم تحقيق أهداف التنمية

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

المستدامة بالعمل على تحديات وفرص التنمية في العراق وتماشياً مع اهداف التنمية المستدامة عمل العراق وفق هذه الأهداف ورغم تبني العراق خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ لاستكمال مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية، الا أن العراق ما يزال يخطو بخطوات بطيئة في سعيه الحثيث نحو تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة، وأن واقع الحال يشير إلى وجود عوائق وتحديات أوجدتها ظروف مختلفة كانت سبباً وراء تراجع المؤشرات الخاصة بهذه التنمية. ويتضح من الجدول (4) ان العراق خلال المدة (2018-2020) احرز تقدما بسيطا بمقدار (9.4) نقطة في مؤشر التقدم بأهداف التنمية المستدامة، إذ وصل العراق خلال عام 2018 إلى مؤشر بلغ (53.7) وجاء في المرتبة 127 من أصل (156) دولة، وتقدم إلى المرتبة 113 من اصل (166) دولة وبمؤشر بلغ (63.1) عام 2020، محافظا على ادائه فوق المتوسط في هذا المجال، وهذا الأمر يرجع إلى المشاكل التي ما زال العراق يقع في دائرة التحدي بها مثل الفقر والبطالة، وبطبيعة الحال فإن هذا الاداء لا يبرز تأثير جائحة (covid-19) في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، لاسيما ما يرتبط بالفقر والعمل والبطالة.(اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة 2021، ص33)

الجدول (4) مؤشرات التقدم ورتبة العراق بين الدول في اهداف التنمية المستدامة (2018-2020)

السنة	2018	2019	2020
مؤشر التقدم	53.7	60.8	63.1
الرتبة بين الدول	127	117	113
عدد الدول	156	162	166

المصدر : اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ،التقرير الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021 ، وزارة التخطيط العراقية ،2021 ،ص33.

اولا: مؤشر جودة الصحة: تتبع أداء القطاع الصحي في العراق خلال (2008-2018) مؤشر الرخاء، نجد بالرغم من انتقال العراق من المرتبة (134) عام 2008 إلى المرتبة (128) عام 2018، غير أن رصيده من النقاط قد انخفض بنحو (0.2) نقطة ما بين عامي 2008و2018 وبقي يصنف ضمن المجموعة السادسة التي تضم الدول التي احتلت المراكز ما بين (126-149)، وهي الدول التي حققت أداء ضعيف جداً في القطاع الصحي.(نوزاد عبد الرحمن الهيتي، المجلد 2021، العدد 138 2021،ص358)

الجدول (5) مؤشر جودة الصحة

المؤشر	الرصيد 2008	الرصيد 2018	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً
نتائج الرعاية الصحية الأولية	29.2	27.3	134	18
جودة النظام الصحي	22.9	24.7	119	17
الرعاية الوقائية" عوامل المرض والمخاطر	5.4	5.2	148	18
المؤشر العام	57.4	57.2	128	18

المصدر :نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم أداء التنمية الاجتماعية المستدامة في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الآداب، المجلد 2021، العدد 138، 2021،ص358

وبحسب تقرير أهداف التنمية لعام2020 فان معدل كثافة الاخصائيين الصحيين لكل 10000 نسمة من السكان كان منخفضاً ولم يتغير بالشكل المطلوب خلال المدة 2016-2019، وعلى سبيل المثال فقد بلغ معدل كثافة الاطباء لكل 10 الاف نسمة من السكان (9)اطباء عام 2019، مقارنة بعدد الأطباء في النمسا البالغ (52) طبيباً لكل 10الاف من السكان، و49 في النروج، 43 في سويسرا والمانيا والسويد، و30 في المملكة المتحدة و26 الولايات المتحدة الامريكية و25 في اليابان و19 في تركيا بحسب بيانات OECD (2016) OECD Date-Health. Visited at 6/12/2020 -3- عام 2019

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

ويمكننا من ملاحظة الشكل (3) وقوع العراق في المنطقة الثانية في البنى التحتية بالنسبة للقطاع الصحي وهذا الامر يتطلب جهود لتحسين خدمة القطاع الصحي ورفع كفائتة

الشكل (3) البنى التحتية الصحية في دول مختارة

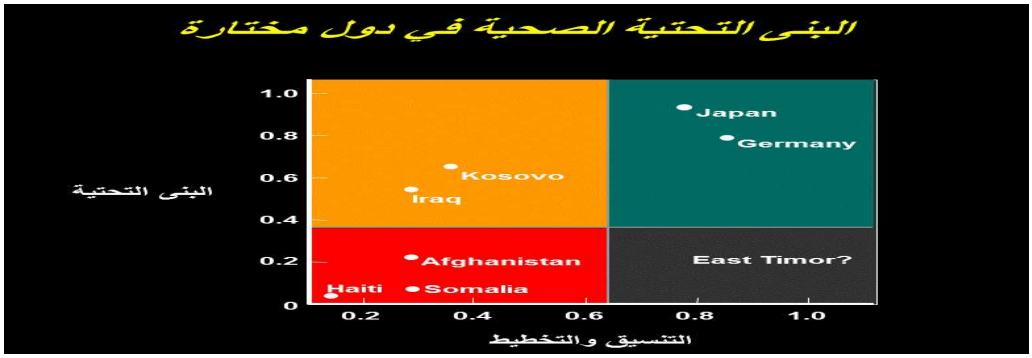

Seth G. Jones and C. Ross Anthony, Securing Health: Lessons from Nation-Building, Rand .Corporation, - Journal of Intervention and State building, March 2008

وبالرغم من التحديات التي واجهت الخدمات الصحية لا سيما بعد احتلال المجموعات الإرهابية لعدد من المحافظات عام 2014 والتباين الكبير في التغطية الصحية الكاملة والشاملة في عموم البلاد فضلا عن ان النظام الصحي يركز غالباً على الخدمات العلاجية بنسبة أكبر من الرعاية وقائية والاولية (الاسكوا التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 ، ص 22). ما زال العراق يواجه تحديات كبيرة تشكل عقبات جدية للمسار التنموي، ويعود هذا الأمر إلى أزمات التي قوضت الرعاية الأولية، وتسببت هذه الازمات والصرعات إلى تفاقم انتشار الأمراض، وتفاقم الأزمة الاجتماعية النظام الصحي وأزمة(covid-19) وما فرضتها من الضغط على النظام الصحي نتيجة زيادة الطلب على الخدمات الصحية، في ظل نقص الموارد البشرية والمادية وضعف البنى التحتية، وعلى الرغم من أن هذا النظام لم يكن بمستوى الطلب واللوائح الصحية الدولية، لاسيما تلك المتعلقة بالاستجابة للمخاطر الصحية والاوبئة .ومن ملاحظة الشكل (4) يتضح القدرة في امكانية اعادة بناء القطاع الصحي قبل الصراع وبعد الصراع اذ يمكن تحقيق النمو والنجاح في هذا القطاع المهم.

الشكل (4) يتضح القدرة في امكانية اعادة بناء القطاع الصحي

المصدر :من عمل الباحث بالاستناد الى :

Seth G. Jones and C. Ross Anthony, Securing Health: Lessons from Nation-Building, Rand Corporation, - Journal of Intervention and Statebuilding, March 2008

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

ثانيا: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: يعاني العراق من ظروف التعثر الاقتصادي، وتراجع التصنيع المستدام وتزايد معدلات البطالة، وضعف امكانيات استغلال واستخدام الموارد الطبيعية، هذه الامور اضعفت مستوى البنى التحتية، ولا سيما إن العراق يعد من البلدان الأقل نمواً، فضلا عن تدني مستويات الابتكار قياساً في استثمار بالبحث والتطوير والى الانتاجية .وكما تراجع اسهام القطاعات اقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والنقل وغيرها من القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي. فسيطرة القطاع النفطي قاد إلى تراجع مستويات وهياكل القطاعات الأخرى واضعفها بشكل كبير وهذه تعد اكبر مشاكل اقتصاد العراقي التي لا يزال يواجها (حسن عبدالله احمد، عام 2021، ص15-16).

ثالثا :مؤشر جودة التعليم: وفقا لمؤشر التنمية المستدامة الذي يصدر سنوياً عن شبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة حصل العراق فيما يتعلق بجودة التعليم على (26.0) نقطة مقارنة بالإمارات الأولى عربياً والتي حصلت على (81.6) نقطة وكندا الأولى على الصعيد العالمي برصيد (99.3) نقطة يقل أداء العراق في مؤشر صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنسبة (8.3%) عن كندا الأفضل عالمياً، وبنسبة (6.8%) عن تونس الأفضل عربياً أما فيما يتعلق بمؤشر متوسط سنوات الدراسة، فإن أداء العراق يقل بنسبة (103%) عن سويسرا الأفضل عالمياً وبنسبة (48.5%) عن أداء دولة قطر الأفضل عربياً بالنسبة لمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين من الفئة العمرية (15-24) لكلا الجنسين، فقد كان أداء العراق يقل بنسبة (91.2%) عن أوزبكستان الأول عالمياً، وبنسبة (89.9%) عن دولة الكويت الأفضل عربياً.

جدول (6)مؤشر جودة التعليم

المؤشر	العراق		الأفضل عالمياً		الأفضل عربياً	
صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية %	العراق	%92.3	كندا	%100	تونس	%98.6
متوسط سنوات الدراسة(بالسنوات)	العراق	6.6	سويسرا	13.4	قطر	9.8
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين(15-24سنة) %	العراق	%52.3	أوزبكستان	%100	الكويت	%99.3

المصدر :نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم أداء التنمية الاجتماعية المستدامة في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الآداب، المجلد 2021، العدد 138، 2021،ص388.

رابعا: السلام والعدل والمؤسسات القوية: اعتمدت هذه الرؤية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 باعتمادها من قبل أعضاء الأمم المتحدة عام ٢٠١٥، لبناء المجتمعات السلمية، وينحصر هذا الهدف لتشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وتعزيز الرخاء ورفاه الناس مع حماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية، لذا أصبح يتوجب على هذه الدول ترجمة أهداف التنمية المستدامة الطموحة وتضمينها في سياسات وبرامج، وحشد الموارد اللازمة، وبناء الشراكات الضرورية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في سبيل إنجاح تنفيذها، وانطلاقاً من أهمية التخطيط في بناء المجتمعات، ووضع حلول واقعية للتحديات، فنحن بحاجة ماسة إلى رؤية استراتيجية متكاملة تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ،يشارك في إعدادها المجتمع المدني وأصحاب المصلحة والأكاديميين فضلا عن ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة كي تكون خارطة طريق في مسيرة تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في العراق، وفي هذا المجال يعد الهدف (١٦) من القضايا الاساسية في عملية التحول الديموقراطي للبلدان التي تمر بهذه المراحل، ومن ابرز امثلتها العراق الذي يمر بتحديات سياسية واجتماعية وامنية ومؤسسية جسيمة مما اقتضى الاخذ بمقاصد هذا الهدف ومن بين مقاصده، الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف، لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما، إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على المستويات، كفالة

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة (أ. د عماد الشيخ داوود بغداد ، عام 2019 ، ص 7-8)

المحور الخامس: دور الحكم الرشيد في تعزيز التنمية المستدامة:

تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة المعروفة أيضاً بالأهداف العالمية، من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015، كدعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030 إن الاهداف السبعة عشر متكاملة أي أن العمل على تحقيق أي منها سيؤدي على تحقيق جزء من الاهداف الاخرى، وأن هذا التقدم يجب أن يحقق توازناً مستدام اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً من خلال التعهد بعدم التخلي عن أي شخص، التزمت البلدان بإحراز تقدم سريع أولاً في الدول التي ما زالت في بداية مسيرتها لتحقيق هذه الأهداف. هذا هو السبب في أن أهداف التنمية المستدامة مصممة لإيصال العالم إلى نسب أقل من الفقر والجوع وتفشي مرض الإيدز والتمييز ضد النساء والفتيات بشكل يؤدي الى تغير الحياة نحو الأفضل إننا جميعاً بحاجة لتحقيق هذه الأهداف الطموحة. إن الإبداع والمعرفة والتكنولوجيا والموارد المالية من المجتمع بأكمله أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (منتدى العراق للتنمية المستدامة ،13/10/2021 https://iqforum.mop.gov.iq) وانطلقت رؤية العراق 2030 في امكانية قيام "انسان متمكن في بلد آمن، ومجتمع موحد، واقتصاد متنوع وبيئة مستدامة، ينعم بالعدالة والحكم الرشيد" وفقاً لأبعاد التنمية والتي تستجيب لأولوياتنا واهدافنا في الوصول الى انسان ممكن في بلد آمن وموحد ومجتمع قائم على منهج الحق للجميع، ونظام اقتصادي ذي توجه لسوق اجتماعي متنوع يتسم بدرجة استقرار عالية لمؤشرات اقتصاده الكلي مع توفير بيئة امنة مستدامة للجيل الحالي والاجيال المستقبلية بما يحقق تحسناً مستداماً في جودة ونوعية حياة الناس وتلعب المؤسسات الحاكمة في العراق، بعد سنوات من صراع طويل الأمد، دوراً رئيسياً في إنشاء وتعزيز بيئة مواتية للسلام. ويتطلب صدع الانقسامات والتوترات المجتمعية الناجمة عن اللامساواة في الفرص الاقتصادية والاجتماعية وإقصاء وتهميش الجماعات على أساس العرق والطائفة والمنطقة، استراتيجية تماسك اجتماعي شاملة تنفذها مؤسسات وطنية تلبي احتياجات وتراعي أولويات الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً بين السكان، وخاصة النساء والشباب وتُسلّم الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر2018-2022 بوجود تحديات أمام الحكم والمساءلة وبأثرها على فاعلية وكفاءة الدولة، وتعترف بمساهمتها في انتشار الفساد الإداري والمالي وسوء الخدمات العامة وضعف استجابتها ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤسسات خاضعة للمساءلة وشفافة وفعالة قادرة على توفير الخدمات الأساسية لاستعادة ثقة المواطنين في مؤسسات الحكم وشرعية الدولة. ويتحقق ذلك عن طريق الاستشارات المتعلقة بالسياسات واتخاذ تدابير تضمن عمليات شاملة تشاركية ومتجاوبة في التخطيط وإعداد الموازنات واتخاذ القرار، كما تعكس احتياجات وأولويات الفئات الضعيفة (الأمم المتحدة، متاح على الرابط https://iraq.un.org/ar/166003)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- ان العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة لابد من أن تكون على قدر من الاتساق من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي وضمان استمرار برامج التنمية للتخفيف أو التخلص من الضغوطات التي ترافق عملية الاصلاح الاقتصادي.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

2- تعد الحوكمة الغير رشيده واحد من اهم الاسباب الذي تقوض اليات تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة وهدر القدرات المجتمعية سواء تعلق الأمر برأس المال المادي أو رأس المال البشري والتوسيع من فجوة الفقر وعدم المساواة.

3- توصل البحث الى ان كافة المؤشرات الخاصة بالحكم الرشيد كانت ضعيفة في العراق وهذا يعود الى عدم الاستقرار السياسي وشيوع نمط الدولة الامنية في مواجهة تطلعات المجتمعات السياسية والاجتماعية، وضعف البنى المؤسسية وغياب المساءلة وترهل وتقادم الاجهزة الادارية، وتفشي حالات الفساد الاداري وسرقة المال.

4- يعاني العراق من ظروف التعثر الاقتصادي، وتراجع التصنيع المستدام وتزايد معدلات البطالة، وضعف امكانيات استغلال واستخدام الموارد الطبيعية، هذه الامور اضعفت مستوى البنى التحتية، ولا سيما إن العراق يعد من البلدان الأقل نمواً، فضلا عن تدني مستويات الابتكار قياساً في استثمار بالبحث والتطوير والى الانتاجي.

5- وفقا لمؤشر التنمية المستدامة الذي يصدر سنوياً عن شبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة حصل العراق فيما يتعلق بجودة التعليم على (26.0) نقطة مقارنة بالإمارات الأولى عربياً والتي حصلت على (81.6) نقطة وكندا الأولى على الصعيد العالمي برصيد (99.3) نقطة.

التوصيات

1- يجب على الحكومة العراقية وضع اسس ثابتة وواضحة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي اذا ما ارادت ان تلحق بركب التنمية العالمية فضلا عن التركيز على اقامة المؤتمرات والندوات العلمية لتوضيح الترابط بين المصطلحين.

2- الاهتمام والتركيز في القضاء على الفساد الاداري والمالي الذي يعد من اهم الاسباب والمعوقات التي تعرقل الجهود التنموية وعمليات الاصلاح الاقتصادي كذلك الاهتمام بتوفير فرص عمل وضمان حقوق الاجيال القادمة.

3- الاهتمام في الابتكار والتقدم التكنولوجي لإيجاد حلول دائمة للتحديات الاقتصادية والبيئية، مثل زيادة الموارد وكفاءة الطاقة وضرورة اعمار البنى التحتية لدورها الهام في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة.

4-الاهتمام في برامج التعليم من اجل تحقيق النمو المستدام كون مؤشر التعليم احد اهم المؤشرات التي تؤكد تقدم المجتمعات نظرا لدوره في عملية النمو الاقتصادي المستدام بشكل مباشر.

المصادر References

1- الأخضر عزي و غالم بلطي، " التنمية البشرية للحكم الراشد"، نقلا عن:
http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm

2 - تقرير الامم المتحدة ، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، مجلس حقوق الإنسان، الامم المتحدة،2004،ص4

3- عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

4- سامر عبده عقروق، دور مؤسسات المجتمع المدني (الأهلي) في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية جامعة النجاح الوطنية، 2016.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E7

5- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004.
7- الأخضر عزي و جلطي غالم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الرشيد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة: http://www.uluminsania.com
8 - د. عمر ياسين خضيرات، عماد مصطفى الشدوح، أثر مؤشرات الحكم الرشيد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المنارة، المجلد 21، العدد 3، 2015 .
9-عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2010 .
10 - لورنس يحيى صالح الكبيسي، "التنمية الاقتصادية ومشكلة التلوث البيئي في البلدان النامية"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد،2003.
11- باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، مركز الدراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2009 .
12- مصطفى كامل رشيد و سهيلة عبد الزهرة مستو، الفساد الإداري والمالي في ظل اقتصاد الظل وتكلفة الفرصة البديلة في بناء الاقتصاد العراقي بعد أزمة عام 2014، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)، 2020، ص390.
13 - اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021، وزارة التخطيط العراقية،2021 .
14 - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم أداء التنمية الاجتماعية المستدامة في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الآداب، المجلد 2021، العدد 138، 2021.
15-OECD (2016) OECD Date-Health. Visited at 6/12/2020
16- لاسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 ، ص 22
17- حسن عبدالله احمد، مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في العراق (2016-2020)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، عام 2021، ص15-16.
18 -عماد الشيخ داوود، أنفاذ الهدف 16 في العراق (السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة)، الطبعة الأولى، دار القناديل للنشر والتوزيع، بغداد، عام 2019، ص 7-8
19- منتدى العراق للتنمية المستدامة ، 13/10/2021 https://iqforum.mop.gov.iq/
20- الأمم المتحدة، طار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة العراق، متاح على الرابط https://iraq.un.org/ar/166003